

Distr.: General
14 July 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

البند 109 من القائمة الأولية*

منع الجريمة والعدالة الجنائية

معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 197/75. وهو يعرض الجهود التي يبذلها معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من أجل النهوض بالإطار الإقليمي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في سياق إقامة العدل. ويورد التقرير روابط صريحة بين عمل المعهد وإعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو يدرس أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على عمليات المعهد، ويوضح الجهود التي يبذلها المعهد لتعبئة الموارد.

* A/77/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً- مقدمة

1- أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 197/75، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار يتضمن توصيات بشأن مواصلة تعزيز قدرات المعهد. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يعزز التعاون وأن يعكف على تعبئة الموارد المالية واستتغار الكيانات لتقديم الدعم، وطلبت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العمل في شكل وثيق مع المعهد.

2- ويتضمن التقرير ملخصاً للأنشطة التي اضطلع بها المعهد منذ منتصف عام 2020 وتحليلاً للجريمة وآثارها الضارة على السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. كما يربط أنشطة المعهد بمواضيع مختارة من إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾، الذي يدعو إلى اتباع نهج شامل ومتعدد الأطراف في منع الجريمة ومكافحتها. ويعرض التقرير الجهود التي يبذلها المعهد لتعزيز المبادئ التوجيهية والمبادرات الدولية بشأن منع الجريمة والتصدي لها فيما بين البلدان الأفريقية، بما في ذلك مقترحات بشأن تعزيز جوانب حقوق الإنسان.

3- ويركز التقرير على الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى حزيران/يونيه 2022، التي هيمنت عليها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي كان لها تأثير قوي على جهود الدول في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويشير التقرير إلى التحديات الفريدة التي طرحتها حالات الطوارئ المرتبطة بكوفيد-19 في معالجة مشكلة الجريمة في أفريقيا، ويدرس الأثر الجانبي للجائحة على العلاقات الأسرية والعمليات المؤسسية ونظم العدالة الجنائية. وقد أعد التقرير في سياق مستويات متزايدة من العنف والبطالة والتطرف، ويرجع ذلك جزئياً إلى الجائحة وما يتصل بها من إغلاق وتدابير تقييدية أخرى. ويتضمن التقرير مقترحات من المعهد للأخذ بنهج متعدد القطاعات في تقديم الدعم التقني والتدخلات التي يوجهها خبراء. وهو يسلط الضوء على صعوبة إيجاد توازن بين عمل أجهزة إنفاذ القانون ومتطلبات تدابير السلامة المتعلقة بكوفيد-19 ويدعو إلى إحداث تحول أساسي في الاستراتيجيات المتعلقة بتدخلات إنفاذ القانون، مشدداً على الحاجة إلى موارد مالية ولوجستية وبشرية لتلبية الاحتياجات المستبانة. وأخيراً، يعرض التقرير تدابير لحشد الموارد باستخدام استراتيجيات متعددة.

4- وقد تسببت أزمة كوفيد-19 في تفاقم مشكلة الجريمة في أفريقيا. فمنذ آذار/مارس 2020، عندما أعلن عن الجائحة العالمية، ما برحت استراتيجيات التخفيف من آثارها تحدد السياسات العامة، مخلفة آثاراً واسعة النطاق على المجتمع والاقتصاد وحقوق الإنسان. وأدت تدابير الإغلاق، بالاقتران مع عوامل كانت موجودة من قبل، مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية، إلى انخفاض في بعض أنواع الجرائم وزيادة في أنواع أخرى. فعلى سبيل المثال، حدث انخفاض في السرقة في المراحل المبكرة من نقشي الجائحة، بسبب تراجع القدرة على الوصول إلى الأماكن العامة، وحدثت زيادات في الجرائم السيبرانية وفي خطر العنف المنزلي⁽²⁾. وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة، لوحظ أن الجماعات الإجرامية المنظمة في عدة بلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المنطقة الأفريقية، حاولت تعزيز سمعتها بوصفها جهات حماية "حسنة النية" خلال الأسابيع الأولى

(1) قرار الجمعية العامة 181/76، المرفق.

(2) United Nations, Committee for the Coordination of Statistical Activities, *How COVID-19 is Changing the World: A Statistical Perspective*, vol. III, p. 60; United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Research brief: effect of the COVID-19 pandemic and related restrictions on homicide and property crime" (Vienna, 2020); UNODC, "Research brief: what crime and helpline data say about the impact of the COVID-19 pandemic on reported violence against women and girls" (Vienna, 2020).

من الإغلاق عن طريق تقديم حزم معونات إلى الأسر المحرومة⁽³⁾. وفيما يتعلق بجرائم الأحياء البرية، في المناطق التي يمّول فيها حفظ الأحياء البرية من السياحة إلى حد كبير، مثل المحميات والمتنزهات الوطنية، عرض الانخفاض الكبير في إيرادات السياحة خلال الجائحة توافر التمويل وانتظام دوريات مكافحة الصيد غير المشروع للخطر، مما أوجد فراغا أمنيا ربما أدى إلى زيادات في الصيد غير المشروع⁽⁴⁾.

5- وهناك حاجة إلى تدخلات استثنائية من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها العديد من البلدان التي لا تزال متأثرة بشدة بالجائحة. ويقدم المعهد فرص بناء القدرات من أجل تنمية المهارات على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال التعلم من الأقران وتبادل الخبرات الوطنية. وبذل المعهد أيضا جهودا لإشراك القطاع الخاص، الذي له دور هام ينبغي أن يؤديه في التصدي للجريمة، نظرا لقدرته التقنية في الابتكار والتكنولوجيا والتصنيع. ومن شأن زيادة استثمارات القطاع الخاص أن تساعد قطاع العدالة على الحصول على التكنولوجيات، بما في ذلك المعدات الرقمية، وهي ضرورات مسبقة لاستدامة العمليات أثناء الجوائح.

6- وقد أدى تكيف الممارسات التقليدية في مجال منع الجريمة مع التطورات السياسية غير المتوقعة في خضم الجائحة إلى ظهور تحديات جديدة واجهت المهنيين في جميع التخصصات وزادت الضغط على قطاع العدالة الجنائية زيادة كبيرة. وشمل ذلك الحاجة إلى الحفاظ على الخدمات القضائية الأساسية، على الرغم من القيود المفروضة على التنقل وغيرها من التدابير التقييدية الهادفة إلى التخفيف من انتشار العدوى، وكذلك الحاجة إلى ضمان استمرارية عمليات إنفاذ القانون، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمراعاة حقوق الإنسان. واستلزم ذلك أيضا إدارة الشد بين الحاجة غير المسبقة إلى تقديم خدمات الطوارئ وبين الممارسات التقليدية المستندة إلى السياسات القائمة، ولا سيما في الحالات التي استخدمت فيها ممارسات لم تجرب من قبل لإنفاذ القانون في غضون مهلة قصيرة وفي مواقف استثنائية. وقد استُعين ببرامج المعهد لمواجهة هذه التحديات.

ثانيا - الحوكمة والإدارة

7- ظلت أمانة المعهد على اتصال وثيق بالرئيسة والدول الأعضاء في مجلس إدارة المعهد، ولا سيما الدول التي لها بعثات مقيمة في كمبالا، بغية تلقي التوجيه بشأن مسائل الحوكمة وتعبئة الدعم. وأسهمت الزيارة التي قام بها نائب رئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كمبالا في الجهود التي تبذلها الأمانة لتعبئة الدعم المعزز، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة لدى مجلس الإدارة، ومنها تعبئة الدعم من الدول الأعضاء، وتعيين المدير، وتنفيذ الأنشطة البرنامجية التي لم تنفذ بعد. وكثفت الأمانة جهودها لتعبئة الموارد من خلال تعيين جهات تنسيق عززت التفاعلات والعلاقات مع الوزارات ذات الصلة. وفي عدد من هذه الحالات، كانت هناك دلائل على أن الالتزامات الوطنية لدعم المعهد يتم الوفاء بها.

8- وزارت الرئيسة الأمانة في نيسان/أبريل 2022. وقد أتاحت لها الزيارة تقييم التحديات المتصلة بتعبئة الموارد وأثرها على تحقيق أهداف المعهد. وأقرت الرئيسة بأهمية برامج المعهد في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، وأعربت عن التزامها بتعزيز عملية تعبئة الموارد المتاحة للمعهد عن طريق زيادة الوعي بين الدول الأعضاء. وأشارت إلى الاجتماع الذي شاركت فيه الدول الأعضاء الأفريقية في كينشاسا في حزيران/يونيه 2022، والذي نظمته وعقدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاجتماعات المقبلة الأخرى، التي يتوقع أن توفر منبرا لمزيد من النداءات من أجل دعم المعهد. وأكدت الرئيسة من جديد موافقتها على أن

(3) UNODC, "Research brief: the impact of COVID-19 on organized crime" (Vienna, 2020)

(4) UNODC, "Preventing future pandemics of zoonotic origin by combating wildlife crime: protecting global health, security and economy" (n.d.)

تعيين الأمانة مديرها وفقا للوائح التنظيمية وأعطت سفير جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى أوغندا سلطة مفوضة لمتابعة ومعالجة جميع التطورات في الأمانة التي تتطلب تدخلها.

9- ويجعل غياب مدير وموظفين فنيين منذ عام 2010 مسألة تعيينهم مسألة ذات أولوية، بغية تحقيق أهداف المعهد الاستراتيجية. وقد بلغت عملية التوظيف مرحلة وضع قائمة مختصرة بالمرشحين المحتملين لشغل منصب المدير. وسيعقب تعيين المدير تعيين موظفين فنيين آخرين لشغل وظائف خبير التدريب وتنمية القدرات، وخبير البحوث ووضع السياسات، وخبير المعلومات والوثائق.

10- وعينت الرئيسة جهة تنسيق لتيسير تدفق المعلومات بين الأمانة ومكتبها، وكذلك مع السلطات المعنية في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ساعد ذلك المعهد على إيجاد فرص جديدة للاتصال والتفاعل مع السلطات، بما في ذلك آليات لمتابعة الطلبات التي ترسلها الأمانة إلى السلطات في مناطق اختصاصها. وقد ساعدت جهة التنسيق الأمانة على العمل بصورة غير رسمية مع السلطات المعنية في كينشاسا بشأن المسائل الموضوعية، ولا سيما خلال فترة الإغلاق.

11- وأقرت الرئيسة أيضا برنامج عمل المعهد، مؤكدة أن البرنامج قد صمم لمساعدة أفريقيا على التصدي لمشكلة الجريمة وأنه آلية قوية لتزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني الذي تحتاجه في صوغ خططها الإنمائية. ويركز برنامج العمل على ثلاث ركائز هي: (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدي لمشكلة الجريمة؛ (ب) تنسيق الجهود المتعددة القطاعات لمنع الجريمة والتصدي لها، مع التركيز على مهارات شبكة من الوكالات ومواردها؛ (ج) تعبئة الدعم وتعزيز موارد المعهد البشرية.

ثالثا - البرنامج الفني والأنشطة الفنية

ألف - لمحة عامة

12- تسببت جائحة كوفيد-19 والتدابير التقييدية ذات الصلة في تفاقم التحديات التي تواجهها البنية التحتية القائمة للعدالة الجنائية في الولايات القضائية الأفريقية، بما في ذلك في تنفيذ عمليات فعالة والوفاء بمعايير حقوق الإنسان. وقد كان لتدابير التخفيف من آثار كوفيد-19 أثر سلبي على قطاع العدالة الجنائية على الصعيد العالمي، إلا أنها أتت بعواقب سلبية في أفريقيا أكثر من غيرها. وأثرت أيضا شواغل بشأن العواقب غير المقصودة لهذه التدابير، ولا سيما على أكثر الفئات السكانية ضعفا. وقد أدت العواقب الاقتصادية للجائحة إلى تخفيضات كبيرة في الإنفاق العمومي، بما في ذلك خدمات المساعدة القانونية، وهو ما كان له أثر خطير على حق المواطنين في الوصول العادل إلى العدالة على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، فإن شرائح كبيرة من السكان الذين يعيشون في فقر عانوا من عواقب توقف الاقتصاد غير الرسمي. وقد أثار إنفاذ تدابير الإغلاق، في عدد من الحالات، شواغل بشأن حقوق الإنسان⁽⁵⁾. وطُلب من الشرطة وغيرها من الأجهزة الأمنية تعديل الأولويات وإعادة توزيع الموارد من أجل إجراء فحوصات الحجر الصحي وفرض التباعد الاجتماعي ووضع ضوابط على الحدود. وجرى استعراض الممارسات التقليدية في قطاع العدالة وتكييفها مع التحديات الجديدة، مما يشير إلى حدوث تحول نحو بدائل عملية ورقمية في كثير من الأحيان في مجال إقامة العدل وإنفاذ القانون والدوائر الإصلاحية. ويمكن أن تكون إدارة هذه التعديلات وما يتصل بها من شد بين الاحتياجات التشغيلية العاجلة والسياسات التقليدية بمثابة تحد. ونظرا لمحدودية الموارد في أفريقيا، من المشكوك فيه أن تتمكن جميع المحاكم القضائية في المستقبل من التكيف مع أساليب العمل التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية.

(5) انظر على سبيل المثال الوثيقة CCPR/C/128/2.

13- وعلى الرغم من الجهود المبذولة في كثير من الحالات لمواءمة الممارسات الروتينية لسلطات إنفاذ القانون والسلطة القضائية مع الاتفاقيات الدولية التي تحدد السلوك المقبول عالمياً، لا تزال هناك مجالات قصور تستدعي الارتقاء بالمهارات. وينصب تركيز المعهد على تطوير مجموعة قوية من التدخلات في إطار برامجه، بالاشتراك مع ائتلاف من الخبراء، لنشر أفضل الممارسات المقبولة دولياً ليتم تعديلها واعتمادها من قبل مختلف الولايات القضائية داخل المنطقة.

باء - أنشطة المعهد

14- على الرغم من القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تمكن المعهد من الاضطلاع بسلسلة من الأنشطة التي تركزت إلى حد كبير على ما يلي: (أ) ضمان استمرارية الأعمال ودعم التدابير الوطنية الرامية إلى التخفيف من انتشار العدوى؛ (ب) الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقد في كيوتو، اليابان، في آذار/مارس 2021؛ (ج) تنفيذ توجيهات الاجتماع الاستثنائي السابع لمجلس الإدارة، الذي عقد في أديس أبابا في شباط/فبراير 2020.

15- ولضمان استمرارية الأعمال ودعم التدابير الوطنية الرامية إلى التخفيف من انتشار العدوى، نشر المعهد، بناءً على طلب حكومة أوغندا، رسائل توعية بين موظفي المعهد وأسرهم والجمهور الموجود على مقربة من الأمانة. وشمل ذلك التواصل النشط مع الموظفين والزوار من أجل دعم السلطات الوطنية في إدارة الأزمة من خلال مراعاة المبادئ التوجيهية الصحية الوطنية ومكافحة المعلومات المضللة فيما يتعلق بإعطاء اللقاحات المتاحة. وأجرى المعهد مناقشات مع السلطات الصحية المحلية بشأن تدابير احترازية محددة من أجل مواصلة برامجه، وقام بتحديث الإرشادات الواردة من السلطات في القطاع الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، شجع المعهد ترتيبات عمل بديلة لموظفيه مثل العمل عن بعد وكيف أساليب عمله بعقد اجتماعاته من خلال منصات رقمية. وفي الدورة التدريبية المعنونة "دورة متقدمة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة" (انظر الفقرة 21 أدناه)، تم أيضاً تناول التمسك بسيادة القانون في سياق تدابير التخفيف من انتشار عدوى كوفيد-19.

16- وأتاح مؤتمر الجريمة الرابع عشر فرصة للمعهد لتعزيز تعاونه مع المعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لمناقشة طرائق إقامة برامج مشتركة. وفي المناقشة المواضيعية بشأن تنفيذ إعلان كيوتو التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أكد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من جديد دعمه لشبكة البرامج وللتعاون والدعم المتبادل اللذين تقدمهما الشبكة، مع التركيز بوجه خاص على كبح التطرف في أوساط الشباب. وأتاحت المشاركة في مؤتمر الجريمة الرابع عشر وغيره من الفعاليات فرصاً لتعزيز الشراكة العالمية في مجال النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون، وهو ما تجلّى مثلاً في الدعم الذي تلقاه المعهد من معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشركة CEGA Services، وفرادى الخبراء من كينيا وملاوي أثناء تنظيم الدورة التدريبية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة.

17- وكان تنفيذ توجيهات الاجتماع الاستثنائي السابع لمجلس الإدارة بشأن شؤون الموظفين، والبحث ووضع السياسات، والمعلومات والوثائق، في صميم أنشطة المعهد. واعتمد مجلس الإدارة في ذلك الاجتماع قراراً بشأن القضايا البارزة التي نوقشت والقرارات التي اتخذت خلال الاجتماع. واعتمد المجلس أيضاً تقرير الحالة المقدم من الأمانة، الذي تضمن تفاصيل تنفيذ خريطة طريق أنشطة المعهد البرنامجية، على نحو ما أوصى به المراجعون الخارجيون. واعتبر مجلس الإدارة نقص الموارد وعدم تنوع مصادر التمويل أكبر التحديات التي تواجه استدامة عمليات المعهد، ودعا الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بدور أكثر استباقية في جميع الجهود الرامية إلى تغطية نفقات المعهد، بسبل منها توفير الدعم التمويلي. وبالإضافة إلى ذلك، كلف المجلس لجنة استشارية تقنية بالعمل

على تحسين هيكل إدارة المعهد والإشراف على وضع المعهد برامج مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الناشئة للبلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ المعهد منتدى إقليميا يتألف من ممثلين عن معاهد من جميع أنحاء أفريقيا لمناقشة المسائل المتعلقة بعملياته وحوكمته واستدامته. وترد الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المعهد تنفيذاً لتوجيهات مجلس الإدارة في الجزء المتبقي من هذا القسم، بالترتيب الزمني.

18- وواصلت الأمانة إجراء مشاورات مع سلطات الحكومة المضيفة وتقديم إحاطات إليها، وأيضاً إلى ممثلي الدول الأعضاء المقيمين في كمبالا، بشأن الحوكمة، بما في ذلك متابعة حالة الاستجابات لطلبات توفير الدعم، إضافة إلى نشر المعلومات عن الشواغر المتاحة في المعهد وطرائق التعيينات لملء الوظائف المتاحة. ونوقشت الاستراتيجيات اللازمة لعمل استثمارات في تنمية الأصول الإنتاجية على الأرض المتاحة من أجل تلبية احتياجات المعهد من البنى التحتية. واعتبر ذلك أحد التدابير التي تمكن المعهد من تحقيق أقصى استفادة من الموارد.

19- وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2021، دشّن المعهد نظام الاتصالات الرقمية الخاص به، الذي عقّد من خلاله جلسة افتتاحية ركزت على المشاورات مع الدول الأعضاء، وأعضاء مختارين من شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وفرادى الخبراء، والمنظمات ذات الصلة، تحضيراً للاجتماع الافتتاحي للجنة الاستشارية التقنية، والدورة التدريبية بشأن قانون حقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة، وغيرهما من الالتزامات مع شبكة البرامج والوكالات الشقيقة وفرادى الخبراء.

20- ونظم المعهد الاجتماع الافتتاحي للجنة الاستشارية التقنية، الذي عقد عبر الإنترنت في 3 أيار/مايو 2021، لمناقشة مسائل تتعلق بالحوكمة والدعم المالي وتعيين المدير وخبراء آخرين من أجل تنفيذ البرامج. ووافقت اللجنة على برنامج أنشطة المعهد، الذي يضع برنامج العمل موضع التنفيذ، وتعهّدت بالاتصال بالسلطات المعنية لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وأكدت دعمها لتعيين خبراء لملء الوظائف الشاغرة في المعهد.

21- ونظم المعهد دورة تدريبية بعنوان: "دورة متقدمة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة"، وهو برنامج تجريبي لبناء قدرات الموظفين القانونيين والمدعين العامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الإصلاحات (السجون) وأعضاء المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان، في مبنى أمانته في الفترة من 1 إلى 18 حزيران/يونيه 2021. وساعدت الدورة، بمدخلات تقنية مقدمة من معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وشركة CEGA Services، وفرادى الخبراء من كينيا وملاوي، على تحسين فهم المشاركين لأهمية حقوق الإنسان في إقامة العدل، خاصة في أعقاب أزمة كوفيد-19 والتحديات ذات الصلة التي فرضتها على توطيد حكم القانون والنظام. وأدلى المشاركون بتعليقات إيجابية على رؤى الميسرين فيما يتعلق بامتثال التشريعات المحلية للاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية، ولا سيما صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية.

22- ومكنت الدورة أيضاً لجنة تنفيذ البرامج التقنية التابعة للمعهد من تعزيز تفاعلها مع سلطات العدالة الجنائية. ومن أجل إعداد وحدات التدريب، قامت اللجنة بتحليل المسائل المعاصرة المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مثل زيادة مستويات العنف المنزلي وغيره من أشكال انتهاكات الحقوق الفردية القائمة على نوع الجنس، مما شكل ضغطاً كبيراً على أجهزة إنفاذ القانون خلال فترة الإغلاق.

23- وتدل فترات الحبس الاحتياطي التعسفية والمطولة على تضائل مراعاة حقوق الإنسان. ولاحظ المشاركون في الدورة أن نظم العدالة في عدة دول أفريقية تتسم بالاعتماد الشديد على التدابير العقابية دون مبرر، بما في ذلك الاحتجاز لدى الشرطة والحبس السابق للمحاكمة في مؤسسات مغلقة. ولاحظ المشاركون أيضاً أن توخي الخيارات غير الاحتجازية في إصدار الأحكام وإسداء المشورة يقتصران على حالات قليلة جداً، وأشاروا إلى أن ذلك يحرم العديد من المشتبه فيهم من فرصة إصلاح شخصيتهم، ودعوا إلى إعادة النظر في السياسات ذات الصلة. وحسبما لوحظ

خلال المناقشات، ينبغي أن تشمل عملية إصلاح ممارسات الحبس السابق للمحاكمة مجموعات مختلفة من داخل القارة - أي مجموعات تهم التحديات والقيود والحقائق في أفريقيا وتتأثر بها.

24- وبدأ المعهد في تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية لبناء القدرات المتصلة بالمبادرات العملية المحلية لجعل الإجراءات السابقة للمحاكمة في أفريقيا أكثر إنسانية، وفقا للمبادئ التوجيهية والصكوك الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، يعكف المعهد على وضع استراتيجيات للعمل المشترك داخل شبكة برامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية للاستفادة من الموارد المتاحة للدعم التقني من أجل تيسير تنفيذ البرامج لصالح البلدان الأفريقية.

25- وفي إطار تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، واصل المعهد العمل مع قطاع العدالة وسلطات إنفاذ القانون في أفريقيا بغية بناء القدرات في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة، حيث استهدف موظفي العدالة الجنائية في أفريقيا. ومن المقرر أن تُكرّر الدورة التدريبية المذكورة أعلاه بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة في جميع مناطق أفريقيا، ومن المقرر أن تُعقد الدورة التالية لفائدة منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سيشيل في آب/أغسطس 2022. وقام ممثلو المعهد بزيارة قبل حلقة العمل في حزيران/يونيه 2022 لمناقشة الطرائق التنظيمية مع البلد المضيف.

26- وعقد المعهد حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون القضائي في الملاحقة القضائية بشأن الإرهاب والجرائم ذات الصلة في كمبالا في الفترة من 11 إلى 15 تموز/يوليه 2022 لفائدة موظفي العدالة الجنائية من الرتب العليا والمتوسطة، بمن فيهم القضاة بمختلف درجاتهم وأعضاء النيابة العامة والمحققون والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين وموظفو الأمن، من بلدان في شرق أفريقيا هي أوغندا وتنزانيا (جمهورية - المتحدة) وزامبيا وزمبابوي والسودان وسيشيل وكينيا وملاوي وموزامبيق. وقدم المشاركون خلال حلقة العمل مقترحات لتدخلات للاسترشاد بها في المناقشة بشأن وضع استراتيجية على نطاق القارة لتعزيز السلام والاستقرار والأمن في أفريقيا. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة التعاون بين الكيانات ذات المهام والولايات والقدرات المتخصصة والتي تشترك في الأهداف المؤسسية، إلى دعم تنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الإرهاب وستعزز أيضا السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا.

27- ونوقشت في حلقة العمل المواضيع التالية: تمويل الإرهاب؛ ومسائل الولاية القضائية (الجرائم المرتكبة في بلد ما والملاحقة قضائيا في بلد آخر)؛ وإدارة مسارح الجريمة؛ والتعامل مع المعلومات الاستخبارية في المحكمة؛ وتعقيد جرائم الإرهاب؛ وأدوات التحقيق والمقاضاة المستخدمة في المقاضاة في قضايا الإرهاب؛ وحماية الشهود ومواجهة شهود الخصم؛ وأمن الملفات والموظفين المعنيين؛ وقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بصلاحيات الاحتجاز، بما في ذلك احتجاز المشتبه فيهم بمعزل عن العالم الخارجي؛ ورفض الإفراج بكفالة؛ والكشف عن الأدلة؛ وتعطيل الأنشطة الإرهابية من خلال تجميد ومصادرة ممتلكات الإرهابيين؛ وجمع المعلومات الاستخبارية وأهميتها وأنواعها؛ وحماية المصادر؛ ومبدأ "لزوم المعرفة"؛ والقواعد التي تحكم الأطراف الثالثة؛ واستخدام المعلومات الاستخبارية لتعطيل الأنشطة الإرهابية؛ والمعلومات الاستخبارية بصفقتها جزءا من عملية التحقيق؛ وكيف يمكن ربط جميع الجوانب المذكورة أعلاه بالنهوض بقضية الملاحقة القضائية بشأن الإرهاب. ووفر التدريب بناء القدرات للمشاركين بشأن المواضيع المستبانة وبشأن تعزيز التعاون فيما بينهم. واتصل المعهد بالمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، ووزارة العدل في الولايات المتحدة، ومكتب مدير النيابة العامة في كينيا، ومكتب مدير النيابة العامة في أوغندا، بالإضافة إلى فرادى الخبراء في جمهورية تنزانيا المتحدة، بشأن التعاون في مجال التدريب.

28- وبالمثل، يعكف المعهد على إبرام شراكة مع المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة بهدف التعاون المتبادل ووضع برامج للمراقبة الفعالة للأسلحة النارية غير المشروعة وتنظيم استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات

الكبرى. ويجري وضع مذكرة تفاهم بشأن طرائق التعاون. وتهدف هذه الجهود المتضافرة إلى معالجة أسباب انعدام الأمن وإطلاق العنان لإمكانات النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال إشراك عدد من أصحاب المصلحة. وشرع الشركاء في إجراء مناقشات بشأن إنشاء مركز أفريقي معني بالأسلحة النارية.

29- ومن المقرر أن تُعقد دورة تدريبية لفائدة منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال منع الجريمة ومكافحتها في السنغال في أيلول/سبتمبر 2022.

30- وتتمثل إحدى خطط المعهد للعمل في المستقبل في إنشاء مركز تميز لنقل المهارات والكفاءات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام المعهد بجملة أمور منها إجراء مناقشات، سبقتها أعمال تحضيرية بدأت في تموز/يوليه 2021، مع رئيسة مجلس الإدارة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 أفضت إلى تعيين جهة تنسيق للمعهد في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرة 10 أعلاه). وأتاح ذلك فرصة لمناقشة الدعم المالي المقدم من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدء المناقشات بشأن عقد الدورة العادية الثانية عشرة لمجلس الإدارة، واستكشاف التدابير اللازمة لتقاضي متأخرات الدول الأعضاء غير المسددة التي من شأنها أن تدعم إنشاء مركز التميز.

جيم- تعميم المعلومات والتعاون

31- عزز المعهد وحدته المكلفة بتجهيز المعلومات وتوثيقها وتخزينها وأمنها وتعميمها لكفالة الإدارة الفعالة للمعلومات. وأدى استخدام الموارد الرقمية، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، إلى تغيير طبيعة وعمليات الوصول إلى الشركاء. وأدت تقنيات المعلومات والاتصالات المستخدمة، بوصفها عنصراً حاسماً في الإدارة، إلى تحسين اتصال المعهد بالإنترنت تحسيناً كبيراً، مما مكنه من تقديم ردود على الطلبات المعلقة في الوقت المناسب وتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من الوكالات الشريكة من المعلومات.

32- وقد نَوَّع المعهد قنوات اتصاله، من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وحسن قدرته على تعميم المعلومات عبر الإنترنت آنياً.

33- وتم تحديث الموقع الشبكي للمعهد (www.unafri.or.ug) وأعيدت هيكلته ليصبح أداة رئيسية تجسد التطورات في المعهد. وساعد الموقع أيضاً على الشروع في جهد جديد لتحسين هيكل المعهد وأساليب عمله وتدفق المعلومات فيه، وزيادة الوعي بالمعهد لدى الشركاء الحاليين والجدد، وإبراز الجدول الزمني للأنشطة المعتمدة، وزيادة إمكانية إقامة روابط شبكية، لأغراض من بينها تعبئة الموارد وغيرها من أشكال الدعم. وتم تيسير الدعوة الأخيرة لتقديم طلبات من المرشحين المحتملين لمنصب مدير المعهد من خلال المنصات الرقمية.

34- وبالمثل، تمت رقمنة الطباعات الفصلية من الرسالة الإخبارية للمعهد لإتاحتها على منصات الاتصالات الحديثة. وتُجرى صيانة إلزامية منتظمة لنظم الاتصالات الإلكترونية لضمان الاستدامة والأمن من هجمات البرمجيات الخبيثة العزوية.

35- ويعمل المعهد على رقمنة مكتبته لجعل مواردها متاحة على الإنترنت. وبالمثل، طور المعهد أداة قوية لبث الوسائط مباشرة. وتم تيسير فعاليات مثل الزيارة الرسمية التي قامت بها رئيسة مجلس الإدارة، والمناقشة المواضيعية بشأن تنفيذ المعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لإعلان كيوتو، وغير ذلك من الأعمال الروتينية في إطار شبكة البرنامج، بما في ذلك تدشين الرسالة الإخبارية للشبكة المعنونة "PNI Newsletter" (انظر الفقرة 36 أدناه)، عبر الإنترنت وبثها مباشرة. كما يهدف المعهد إلى الاستفادة من هذه الخدمة على موقعه الشبكي، لتمكين شركائه من حضور جميع الفعاليات عبر الإنترنت آنياً.

ويتوقع من هذا النظام الجديد لإدارة المعلومات، الذي يعالج قاعدة بيانات المعهد الكاملة على الإنترنت، أن يساعد المعهد على إدارة المحتوى بأقل تكلفة.

36- والمعهد عضو في هيئة تحرير الرسالة الإخبارية للشبكة، وهي رسالة تضم جميع المعاهد التابعة لشبكة البرامج. وتعمل الرسالة الإخبارية بمثابة منبر مشترك للمعلومات العامة والتقنية عن الإنجازات التي تحققت في تنفيذ برامج الأمم المتحدة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي أيار/مايو 2022، شارك المعهد في تدشين الرسالة الإخبارية للشبكة خلال فعالية جانبية عقدت على هامش الدورة الحادية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وحضر هذه الفعالية مسؤولون من جهات منها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمعهد التايلندي لشؤون العدالة، والمعهد الأسترالي لعلم الجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية. وتعزز الرسالة الإخبارية الالتزام المشترك لأعضاء شبكة البرنامج بمكافحة الجريمة بجميع أشكالها وتقديم أداة لإبراز عمل المعاهد التابعة للشبكة وتعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، نشر المعهد أيضا رسالته الإخبارية الخاصة⁽⁶⁾.

رابعاً - التعاون الدولي والشراكات

37- يجعل الترابط العالمي الحالي التعاون بين الدول في مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية ضرورياً. ويتطلب البعد عبر الوطني للجريمة أن تستخدم الولايات القضائية في أفريقيا الشبكات الإقليمية والعالمية المتاحة من أجل الاستفادة من التعاون وتبادل الممارسات الجيدة المستبانة. ويتمثل أحد مجالات تركيز المعهد في تعزيز سيادة القانون ومراعاة المعايير الدنيا المقبولة دولياً للعمل في مجال إنفاذ القانون والعمليات الإصلاحية والاضطلاع بالمسؤوليات القضائية.

38- وقد ساعدت أشكال التعاون الجاري مع شبكة برامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المعهد على الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة لتيسير الأنشطة المتصلة بالبرامج، مثل الفعاليات التدريبية والاجتماعات والمؤتمرات والمشاورات بشأن الأهداف المستبانة والقيم المشتركة. فعلى سبيل المثال، أفضى الاجتماع الافتتاحي للجنة الاستشارية التقنية، الذي عُقد عبر الإنترنت، إلى تحديد جهات تنسيق جديدة داخل الدول الأعضاء ويسر الاتصالات بين الدول الأعضاء والأمانة. وكانت الدورة التدريبية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والاحتجاز السابق للمحاكمة بمثابة منصة لإقامة اتصالات جديدة مع مختلف المنظمات، فضلاً عن فرص إقامة شراكات جديدة وتعزيز الشبكات القائمة. وفيما يتعلق بحلقة العمل بشأن التعاون القضائي في الملاحقة القضائية بشأن الإرهاب، التي عقدت في كمبالا في تموز/يوليه 2022، أتاح التعاون الدولي في إطار شبكة البرامج فرصاً لدعوة خبراء من المركز الدولي لمكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، فضلاً عن الأوساط الأكاديمية في جمهورية تنزانيا المتحدة. وهذه الشراكات مفيدة في توفير المساعدة التقنية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

خامساً - التمويل والدعم

39- في فترة السنتين 2020-2021، بلغ مجموع إيرادات المعهد 2 514 458 دولاراً. وتألف هذا المبلغ من مصادر التمويل التالية: الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء (2 011 622 دولاراً)؛

(6) متاحة في www.unafri.or.ug/newsletter.

المنحة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المعهد (316 732 دولاراً)؛ والإيرادات الأخرى (إيجار الأرض وإيرادات الإيجار الأخرى) (186 104 دولاراً).

40- ويبين الجدول 1 مجموع الإيرادات الواردة في فترة السنتين 2020-2021 البالغة 2 514 458 دولاراً، مقارنة بإيرادات فترة السنتين 2018-2019، البالغة 2 107 596 دولاراً.

الجدول 1

ملخص الإيرادات الواردة في فترة السنتين 2020-2021، مقارنة بفترة السنتين 2018-2019

(بدولارات الولايات المتحدة)

2019-2018		2020-2021		المصدر
النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات	المبلغ	النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات	المبلغ	
80	1 687 569	80	2 011 622	الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء
16	338 191	13	316 732	المنحة المقدمة من الأمم المتحدة
4	81 836	7	186 104	الإيرادات الأخرى
2 107 596		2 514 458		مجموع الإيرادات

41- ويبين الجدول 2 إجمالي دخل المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

الجدول 2

ملخص الإيرادات الواردة، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2022

(بدولارات الولايات المتحدة)

كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2021		كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2022		المصدر
النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات	المبلغ	النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات	المبلغ	
92	1 146 813	82	490 846	الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء
5	67 000	12	71 250	المنحة المقدمة من الأمم المتحدة
3	31 478	6	39 531	الإيرادات الأخرى
1 245 291		601 627		مجموع الإيرادات

ألف - الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء

42- على الرغم من جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى عمليات إغلاق في جميع أنحاء العالم، مما جعل تسيير إجراءات الأعمال العادية شبه مستحيلة، فإن المعهد تلقى اشتراكات مالية سنوية مقررة من الدول الأعضاء مقدارها 2 011 549 دولاراً. ومن بين الدول الأعضاء 29، سددت 5 دول (أوغندا وتنزانيا (جمهورية-المتحدة) وكينيا وملايو ونيجيريا) اشتراكاتها المقررة السنوية ومتأخراتها خلال فترة السنتين 2020-2021، وسددت 3 دول (السنغال والمغرب وموزامبيق) جزءاً من متأخراتها.

الجدول 3

توزيع الاشتراكات الواردة في فترة السنتين 2020-2021

(بdollارات الولايات المتحدة)

البلد	الاشتراك السنوي المقرر للفترة 2020-2021	المتأخرات المدفوعة في الفترة 2020-2021	المدفوعات المسبقة	إجمالي المبلغ المدفوع في 2020-2021
أوغندا	60 322,00	9 272,89	24 460,80	94 055,69
تنزانيا (جمهورية-المتحدة)	25 033,00	209 595,79	—	234 628,79
السنغال	—	25 877,36	—	25 877,36
سيشيل	25 033,00	—	—	25 033,00
كينيا	30 161,00	160 930,25	—	191 019,25
المغرب	—	452 384,00	—	452 384,00
ملاوي	23 676,95	50 115,50	—	73 792,45
موزامبيق	—	11 524,00	—	11 524,00
نيجيريا	226 205,00	677 029,99	—	903 234,99
المجموع	390 430,95	1 596 729,78	24 460,80	2 011 549,53

43- وفي 31 أيار/مايو 2022، بلغ مجموع الاشتراكات المالية المقررة السنوية المتوقعة من الدول الأعضاء 23,5 مليون دولار للفترة 2022-1989؛ ورد منها مبلغ 8 ملايين دولار، ليصبح الرصيد غير المسدد 15,5 مليون دولار.

44- ومنذ عام 2019، شهدت فروق في مبلغ الاشتراكات المالية السنوية المقررة الواردة من الدول الأعضاء، على النحو المبين من خلال الأرقام التالية: في عام 2019، ورد 1,29 مليون دولار؛ وفي عام 2020، ورد 403 000 دولار؛ وفي عام 2021، ورد 1,6 مليون دولار؛ وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022، ورد 490 846 دولارا.

باء - منحة الأمم المتحدة

45- خلال فترة السنتين 2018-2019، بلغت منحة الأمم المتحدة للمعهد 338 191 دولارا، على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها المعهد إلى الجمعية العامة للنظر في زيادة المنحة إلى مستويات كافية لتلبية احتياجات المعهد من الموظفين الأساسيين من الفئة الفنية ليتسنى له الوفاء بولايته.

46- وخلال فترة السنتين 2020-2021، تلقى المعهد 316 732 دولارا، وهو ما يمثل انخفاضا عن المنحة المتلقاة في فترتي السنتين 2016-2017 (365 300 دولار) و2018-2019 (338 191 دولارا). وترتب على انخفاض مبلغ المنحة تعذر تعيين موظفين أساسيين من الفئة الفنية. واستخدمت المنحة لتغطية مرتب موظف إداري/مالي (يعمل مديرا بالنيابة) والاستشاريين المعيّنين في غياب موظفين من الفئة الفنية للقيام بأنشطة معينة. وإذا عمل المعهد بكامل طاقته، فسوف يحتاج إلى ستة موظفين من الفئة الفنية، على النحو المبين في الجدول 5 أدناه.

47- ونتيجة لتحسين تحصيل الاشتراكات المالية السنوية المقررة من الدول الأعضاء، وعلى افتراض استمرارها، نفذ المعهد توجيه مجلس الإدارة بالشروع في تعيين موظفين من الفئة الفنية على مراحل، بدءا بالمدير، وقد بلغت هذه العملية مراحل متقدمة.

48- ويبين الجدول 4 النفقات في بند تكاليف موظفي المعهد التي دُفعت من منحة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين 2020-2021؛ ويبين الجدول 5 النفقات المقترحة لفترة السنتين 2022-2023.

الجدول 4

تكاليف الموظفين الفعلية المدفوعة خلال فترة السنتين 2020-2021

(بدولارات الولايات المتحدة)

وظيفة ثابتة	المرتّب بحسب الرتبة/الدرجة	مدفوع في عام 2020	مدفوع في عام 2021	مجموع المبالغ المدفوعة خلال فترة السنتين 2020-2021
نائب المدير (تكاليف انتهاء الخدمة)	-	-	26 396	26 396
موظف إداري/مالي	ف-3/درجة عاشرة	98 032	131 732	229 764
الاستشاريون		14 600	8 300	22 900
المصروفات الإدارية العامة		4 528	32 541	37 069
المجموع		117 160	198 969	316 129

الجدول 5

تكاليف الموظفين المقترحة للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا لفترة السنتين 2022-2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

وظيفة ثابتة	المرتّب بحسب الرتبة/الدرجة	المرتّب المقترح لفترة السنتين 2022-2023
مدير	مد-1/درجة سادسة	260 000
نائب مدير	ف-5/درجة سادسة	221 760
مستشار لشؤون التدريب	ف-4/درجة سادسة	186 480
مستشار أبحاث	ف-4/درجة سادسة	186 480
مستشار لشؤون المعلومات/الوثائق	ف-3/درجة سادسة	156 240
موظف إداري/مالي	ف-3/درجة عاشرة	170 352
المجموع		1 181 312

جيم - الإيرادات الأخرى

49- لم يعد المعهد يتلقى إيرادات من الفوائد المصرفية ودفعات عربون الاستئجار، على نحو ما أبلغ به في فترة السنتين السابقة (2018-2019)، لعدم وجود أموال يمكن استثمارها كإيرادات ثابتة ولعدم وجود أراضٍ إضافية للتأجير. وكما كان الحال في فترة السنتين السابقة، لم ترد إيرادات أخرى إلا من إيجار الأرض (من الأراضي المؤجرة بالفعل) والإيجارات (من المساكن المخصصة عادة للموظفين من الفئة الفنية، والذين لم يعينوا بعد) وبلغت 186 104 دولارات، مقارنة بمبلغ 81 836 دولارا في فترة السنتين 2018-2019.

سادسا - مستقبل المعهد

50- ينبغي النظر في مستقبل المعهد في سياق تطلعات أفريقيا في مجال التنمية المستدامة وفي سياق التعافي من أزمة كوفيد-19. وللتعجيل بتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، على النحو المتوخى في خطة

التمتية المستدامة لعام 2030، ركزت أفريقيا تركيزاً كبيراً على التصدي للعوامل المعطلة لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في جميع أنحاء القارة. وعلى الرغم من أن القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 ما زالت قائمة، فإن بعض المبادرات الجديدة ستستمر في الاعتماد على الموارد الرقمية لتقديم الخدمات المهمة.

51- وحسبما هو موضح في القسم الثالث من هذا التقرير، تأثرت نظم العدالة الجنائية بجائحة كوفيد-19 وهناك حاجة إلى إعادة بنائها وضمان وصول الجميع إلى العدالة، بالإضافة إلى حل المشاكل الفورية المتمثلة في تسوية القضايا المتراكمة نتيجة لعمليات الإغلاق، ومعالجة عواقب عمليات الإغلاق، وتحقيق العدالة والاضطلاع بممارسات منع الجريمة في عصر التباعد الاجتماعي، والاستعداد للمستقبل، بما في ذلك للاستجابة للأشكال الناشئة من الجريمة وغيرها من التطورات غير المتوقعة، مثل جائحة كوفيد-19.

52- وبالنظر إلى التعيين المرتقب للمدير والخبراء المواضيعيين، من المتوقع أن يعزز المعهد قدرته على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وسيجري أيضاً تعزيز قدرة المعهد من خلال التحالفات مع الكيانات وتبادل الممارسات الجيدة مع الجهات الفاعلة التي تتقارب معه في التفكير. ويتحتم على المعهد أن يعزز الشراكة المتنامية بين المعاهد التابعة لشبكة برامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والمؤسسات المهنية مثل المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، ووزارة العدل في الولايات المتحدة، وفرادي الخبراء. وستستفيد هذه الشراكات من الحصول على مزيد من الدعم من كيانات أخرى لإرشاد العمليات المتعلقة بوضع السياسات والإصلاحات التشغيلية.

53- وقد استهلكت تغييرات رئيسية في السياسات والممارسات، تشمل اعتماد تكنولوجيات لتيسير العمل المنزلي وغير ذلك من التطورات لمواصلة العمل في مجال منع الجريمة أثناء الجائحة. وعلى الرغم من أن بعض هذه التغييرات كان عفويا وتيسر باتباع نهج تعاونية غير رسمية فيما بين الوكالات خلال الأزمة، فإن المعهد يخطط لإضفاء الطابع الرسمي على بعض الترتيبات الجديدة وتحويلها إلى مبادرات وشراكات مستدامة.

54- ويُقدّر في القارة إصلاحات في نظم الحوكمة وتغييرات في إقامة العدل تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون. ومع أن إقامة العدل في أفريقيا لا تزال تشكل تحدياً بسبب طبيعتها الهشة، فإنها تظل مهمة في تعزيز الديمقراطية، حيث أصبحت فعاليتها مقياساً للممارسات الديمقراطية.

55- والمعهد مكلف وملزم بتنفيذ برامج مع الشركاء المعنيين، وبالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، من أجل تلبية احتياجات البلدان الأفريقية فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ومجلس إدارة المعهد ملتزم بتعزيز أداء المعهد بتوفير قدرة مستدامة على تقديم المساعدة في مجالات منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والتعمير والتنمية بعد النزاعات، مع التركيز بشكل خاص على احترام حقوق الإنسان.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

56- إن وجود نظام قوي وفعال لمنع الجريمة والعدالة الجنائية هو تجسيد لإدارة الشؤون العمومية وجزء لا يتجزأ من تطوير نظم حوكمة متسقة. وثمة حاجة إلى إجراء إصلاحات في نظم العدالة الجنائية في أفريقيا لتحسين نوعية وسرعة تقديم الخدمات، وإعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19 من خلال عمليات تكيف وشراكات سريعة ومبتكرة.

57- وقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية على نحو أفضل، وتبادل الممارسات الجيدة والمبتكرة، بما في ذلك في مجال الاستجابة للأزمات غير المتوقعة مثل الجائحة. وسيواصل المعهد، من خلال برامجه، التشجيع

على صوغ استراتيجيات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتعزيز القدرات، وتبادل الممارسات الجيدة حتى تتمكن الدول الأعضاء في المنطقة من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية على نحو أفضل. وفي سياق الانتقال إلى عصر ما بعد الجائحة، سيتطلب ذلك تنفيذ البرامج على مراحل إلى أن يتم التوصل إلى استراتيجية أوسع نطاقاً لتعزيز إقامة العدل ومعالجة القضايا المتراكمة. وثمة حاجة إلى اعتماد مبادرات متعددة القطاعات بقيادة خبراء من المؤسسات القانونية والأكاديمية والمهنية لتوجيه القدرة الوظيفية والتدخلات الاستراتيجية لكل ولاية قضائية.

58- وينبغي زيادة تعزيز دور القطاع الخاص في منع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي حظي باهتمام متزايد أثناء الجائحة، على سبيل المثال، نتيجة لمساهمة القطاع الخاص بالمعدات اللوجستية اللازمة للحفاظ على استمرارية العمل في قطاع العدالة الجنائية. ويمكن أن يشمل ذلك التعاون في إنتاج مواد للتوعية، أو في تهيئة بيئة حضرية آمنة، أو في وضع مقترحات مشتركة شاملة لمنع الجريمة بصفة عامة.

59- وأفريقيا في حاجة إلى مركز خبرة خاص بها كي تتصدى للتحديات التي تنفرد بها المنطقة فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، على النحو الذي تؤكدته قرارات الجمعية العامة وتوجيهات مجلس الإدارة والدعم المقدم من الدول الأعضاء. ومن شأن التحسن المنتظر في الدعم التمويلي أن يعزز قدرة المعهد على تحويل نفسه إلى كيان فعال ينفذ خطة طموحة لإصلاح العدالة الجنائية في أفريقيا. وسيؤجّه التركيز بصفة خاصة إلى مسائل الملاحقات القضائية والتحقيقات وإصدار الأحكام والمؤسسات الإصلاحية، التي تسببت أوجه القصور المتصورة فيها في بعض أوجه الضعف في مواجهة اتجاهات الجريمة المستجدة.

60- ولعل الجمعية العامة تود النظر في نداء المعهد إلى زيادة المنحة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المستوى اللازم لتغطية نفقات المعهد بجميع الموظفين الأساسيين من الفئة الفنية المشار إليهم في الجدول 5 أعلاه، من أجل مواصلة تنفيذ أنشطته مع تجنب ارتفاع معدل تبديل موظفي الفئة الفنية بسبب عدم القدرة على التنبؤ المالي.

61- والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي قامت بتحويل متأخراتها المتراكمة بالكامل أو جزئياً موضع تقدير. ولعل الجمعية العامة تود أن تدعو الدول الأعضاء التي عليها متأخرات مستحقة إلى تسوية تلك المتأخرات لتمكين المعهد من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه.